العرب
الأربعاء 2021/04/28
السنة 43 العدد 12044

الخلاف بين الرياض وموسكو يهدد التحالف الهش داخل أوبك+

ارتفاع أسعار الخام يثير إغراءات الخروج عن نظام الحصص

بدأت خلافات سوق النفط تشتعل أكثر بين السعودية وروسيا داخل أوبك+ مع اقتراب انفراج الأزمة وارتفاع الأسعار، حيث يبدو أن الطرفين عازمان على طي صفحة التفاهم الظرفي الذي فرضته تحديات المنافسة الأميركية وانهيار أسعار الخام، لاسيما بالنسبة إلى روسيا التي لن تصمد حسب الخبراء أمام إغراءات الخروج عن نظام الحصص بفعل تضرر ميزانيتها.

انخفاض الأسعار يوحد وارتفاعها يفرق

لندن - جمعت بين السعودية وروسيا علاقة ظرفية أصبحت أساسية للحفاظ على صمود سوق النفط في مواجهة الأزمة الوبائية. ورغم أن هذه العلاقة بالغة الأهمية في الفترة العصيبة التي يمرّ بها العالم، إلا أنها قد تتصدّع مع تبدّد الأزمة.

يشير الاقتصادي ألبيرتو بالبوني لدى شركة "كزيرفي" للدراسات إلى أن "على غرار أي كارتيل، فإن تحالف أوبك بلاس غير مستقر"، في وقت تعقد الدول المنتجة للذهب الأسود قمة جديدة عبر الإنترنت الأربعاء.

وأقام الكارتيل المؤلف من 13 دولة عضوا في منظمة الدول المصدّرة للنفط (أوبك) التي تقودها السعودية، تحالفا في أواخر العام 2016 مع عشر دول أخرى منتجة للخام، بينها روسيا، تحت اسم "أوبك+".

أليكسي غروموف

السعودية معتادة على أن تكون القوة المهيمنة على السوق

وتخضع معظم الدول (مع إعفاء ثلاث منها) لخفض حاد في إنتاجها للنفط الخام، تزايد أكثر منذ بدء تفشي وباء كوفيد – 19. ويتيح تخفيض العرض إمكانية دعم الأسعار بشكل مصطنع.

ويقول المحلل لدى شركة "بي.في.أم" تاماس فارغا في تصريحات صحافية إن "ما بدأ على أنه ارتباط ظرفي تحوّل إلى علاقة طويلة الأمد".

ويرى عدد كبير من الخبراء أن هذا التفاهم النفعي الذي وُلد ردا على التحديات التي تطرحها المنافسة الأميركية وانهيار الأسعار بين عامي 2014 و2016، مبرر أكثر لأن الأسعار منخفضة.

ولكن مقابل الأسعار الحالية، التي تفوق 60 دولارا لبرميل كل من خام برنت وغرب تكساس الوسيط أي المستوى الذي كانت عليه في مطلع 2020، يحذّر بالبوني من أن "إغراءات الخروج عن نظام الحصص" كبيرة، خصوصا بالنسبة إلى روسيا، التي سجّلت في ميزانيتها سعر بيع البرميل بين 42 و45 دولارا، خلافا للسعودية التي رغم أن كلفة الانتاج لديها أقلّ، إلا أنها تواجه صعوبات في الحفاظ على توازن ميزانيتها بسعر أقل من 70 دولارا للبرميل.

ويشرح بالبوني أن روسيا التي أنهكتها التضحيات التي قدّمتها "تريد إنتاج المزيد إلا أن السعودية في كل اجتماع تصرّ على الحفاظ على حصص أكثر صرامة".

وفي مؤشر إلى الخلافات، سمح الكارتيل الموسع لروسيا وكازاخستان فقط بزيادة إنتاجهما من الذهب الأسود بين يناير وأبريل 2021، أما السعودية فهي تنتج يوميا أقلّ بمليون برميل بشكل طوعي، إضافة إلى الحصة المخفّضة.

وتمكن التحالف حتى من مقاومة هذه الخلافات في وجهات النظر، لكن هل سيصمد مقابل الانتعاش المستدام للطلب واستقرار الأسعار على مستوى مرتفع؟

وسبق أن شهد التحالف في السادس من مارس2020 اضطرابا عقب القمة الوزارية التي لا تزال حتى الآن الأخيرة للدول المنضوية في تحالف "أوبك+" في مقر الكارتيل في فيينا في النمسا.

وبدأ الأمر من الرياض. فبعد فشل المفاوضات، عوّمت المملكة سوق الذهب الأسود، ما سرّع تراجع أسعار النفط الخام إلى ما دون 50 دولارا، وهو مستوى استغرق ثمانية أشهر لاستعادته.

ويوضح أليكسي غروموف المكلف بمسائل الطاقة في معهد الطاقة والمال في موسكو أن السعودية "معتادة على أن تكون القوة المهيمنة على السوق النفطية".

ويضيف "إلا أن الدولتين (روسيا والسعودية) تشغلان راهنا موقعين متطابقين تقريبا في أوبك+، ما قد يؤدي بشكل منتظم إلى سوء فهم أو إلى نوع من التوتر".

حتى أن موسكو تتقدّم على الرياض في تصنيف الدول المنتجة للنفط الخام: فهما تحلّان ثانية وثالثة على التوالي بعد الولايات المتحدة.

ويرى المحلل المستقل ومدير معهد "جيوبوليا" للدراسات والاستشارات فيليب سيبي – لوبيز أنه رغم الهدنة في الأشهر الأخيرة، لا تزال الرياض وموسكو دولتين "متنافستين خصوصا في السوق الآسيوية".

ويشير إلى أنه في وقت "لا يمكن أبدا استبعاد فرضية الانفصال، إلا أن العناصر لا تبدو مجتمعة بعد".

وفي الأشهر الأخيرة، أدلت السعودية بسلسلة تصريحات إيجابية بشأن علاقاتها مع روسيا، تشير إلى أن المملكة قلبت الصفحة.

وختم أنه حتى عندما "تفترق مسارات الدول الـ13 المنتجة للنفط المنضوية في التحالف ما إن تنتهي الأزمة، ستكون سابقة قد نشأت وسيكون من السهل أن توحدّ (الدول المنتجة) جهودها مجددا إذا لزم الأمر".

> **روسيا التي أنهكتها التضحيات تريد إنتاج المزيد إلا أن السعودية تصر على حصص أكثر**

وينخوف خبراء من مناخ شبيه بأزمة مارس من العام الماضي، حيث أحجم الروس عن خفض الإنتاج استجابة لقرار السعودية، ما دفع الأخيرة إلى التلويح بإغراق السوق، ونتج عن ذلك تهاو في الأسعار أربك روسيا التي تعتمد في اقتصادها بشكل رئيسي على عائدات النفط.

ويقول الخبراء إن الموقف السعودي القائم على استمرار التخفيض والتحكم في الكميات المعروضة لا يلائم دولا أعضاء في أوبك+ وعلى رأس هذه الدول روسيا، وهو ما قد يهز الانفراج الهش بين البلدين، في الوقت الذي تجد فيه أوبك+ نفسها مرهونة بالتفاهمات الروسية السعودية.

وتأمل وكالة الطاقة الدولية أن يتعافى الطلب على النفط في 2021 بنحو 60 في المئة بعد أن انهار خلال الجائحة، متوقعة أن يرتفع استهلاك النفط بمقدار 5.4 مليون برميل في اليوم ليصل إلى 96.4 مليون يوميا في المتوسط خلال العام.

ومن شأن ارتفاع أسعار النفط أن يضاعف المخاوف المالية القائمة ويزيد من تفاقم القضايا الاقتصادية الجارية، مثل ارتفاع توقعات التضخم، وحتى بالنسبة إلى معظم البلدان المنتجة للنفط لا يمكن أن تعالج الزيادةُ المستمرةُ كلَّ المشاكل المالية العميقة التي تواجهها الحكومات.

وستخلق هذه الزيادة مساحة للبلدان المنتجة للنفط الأكثر ثراء، مثل السعودية والكويت، كي تواصل إستراتيجياتها طويلة الأجل للتكيف الضريبي والتنويع الاقتصادي، مما يخفف الضغط ويمكّن من إنجاز إصلاحات لا تحظى بشعبية سياسية ويسمح لهذه الدول بالتراجع عن البعض منها إذا لزم الأمر. ومع ذلك من غير المرجح أن تتخلى عن هذه الخطط لأن مبادرات التحول في مجال الطاقة مازالت تكتسب زخما على الصعيد العالمي.

إدارة بايدن تعتزم زيادة الضرائب على الأثرياء

تمويل تكاليف خطة جديدة لمساعدة الأسر والطفولة والصحة

يعتزم الرئيس الأميركي جو بايدن فرض ضريبة على الأشخاص الأكثر ثراء لتمويل خطته لمساعدة الأسر والطفولة والصحة، حيث تندرج الخطوة في إطار جهود الإصلاح الضريبي في ظل تزايد زخم مطالب عالمية باعتماد ضريبة دولية موحدة على الثروات الطائلة لاسيما بعد تضرر ميزانيات الدول من تداعيات جائحة كورونا.

واشنطن - أعلن خبير اقتصادي كبير في البيت الأبيض الاثنين أنّ الرئيس جو بايدن سيقترح زيادة ضريبيّة على مكاسب الأشخاص الأكثر ثراء، وذلك من أجل دفع تكاليف خطّته الجديدة لمساعدة العائلات الأميركيّة.

بريان ديس

زيادة الضرائب تندرج ضمن خطة إصلاح ضريبي

وقال بريان ديس كبير مستشاري بايدن الاقتصاديّين إنّ زيادة الضرائب هذه جزء من إصلاح ضريبي يهدف إلى "مكافأة العمل وليس الثروة فقط". وأشار إلى أنّ المشروع، الذي يُتوقّع أن يؤدّي إلى معركة مريرة في الكونغرس، يتعلّق فقط بدافعي الضرائب الذين يكسبون أكثر من مليون دولار في السنة.

ووفقا له، فإنّ 0.3 في المئة فقط من دافعي الضرائب، أي نحو 500 ألف أسرة معنيّة بهذا المشروع. وشدّد على أنّه بالنسبة إلى 997 عائلة من بين 1000 "لن يكون لهذا التغيير أيّ تأثير".

ووفقا للعديد من وسائل الإعلام الأميركية، يمكن مضاعفة معدل الضريبة تقريبا من 20 إلى 39.6 في المئة. ويهدف هذا الإصلاح الضريبي إلى تمويل "خطة العائلات الأميركية" التي تركز على الطفولة والأسرة والصحة والتي من المقرر أن يحدد بايدن خطوطها العريضة مساء الأربعاء خلال خطابه الأول أمام الكونغرس.

وسرعت جائحة كورونا زخم التفكير في فرض ضريبة على الثروات الكبرى لدعم خزائن الدول المتضررة من فاتورة الوباء الباهظة وتقليص الفجوات الاجتماعية، حيث يجمع مانحون وخبراء على أن هذه الخطوة مهمة لتعبئة موارد للدول.

ويبدو أن هذا التوجه سيكون بطيئا بعد أربعة عقود من تضاؤل معدلات الضريبة على المداخيل العالية في كلّ القارات، فقد تراجعت في كوريا الجنوبية مثلا بنسبة قياسية بلغت 53 في المئة بين 1979 و2002.

ودعا الاقتصادي المتخصص في دراسة التفاوتات الاقتصادية توما بيكيتي عبر صحيفة "لوموند" منتصف أبريل إلى وضع "ضريبة عالمية بقيمة 2 في المئة على الثروات التي تتجاوز عشرة مليارات يورو".

وأوضح بيكيتي في تصريحات صحافية أن هذه الضريبة ستجمع ألف مليار يورو سنويا.

ويعتبر الخبير أنها وسيلة لتخفيف التفاوتات بين دول شمال العالم وجنوبه لأنه "يمكن توزيع المبالغ على كلّ الدول بما يتناسب مع عدد سكانها".

وتجمع تقارير دولية على أن جائحة كورونا أججت اختلالات الأنظمة الاجتماعية وكشفت الفجوة بين الطبقات من خلال تكيفها مع الوباء، حيث كان الفقر والتفاوت في الرواتب وحتى الاختلاف العرقي ضربا من ضروب المأساة، جراء تشديد هذه الفوارق للمخاطر الاقتصادية.

وتقول الأبحاث إن الفجوة بين الأغنياء والفقراء صارت تعريفا للقرن الثاني قبل الميلاد، أي منذ فترة طويلة من تسليط فايروس كورونا المستجد الضوء على التفاوتات العرقية وكفاح العمال من ذوي الرواتب المنخفضة من أجل العيش.

وخلال الأزمة الصحية ظهرت مناطق فقيرة وخاصة بالأقليات وذات كثافات سكانية عالية كبؤر لتفشي الوباء، وعانت من تسجيل نسب غير متناسبة من الوفيات في الدول الأكثر تضررا والتي تتضمن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والبرازيل.

وبينما كان الكثيرون من ميسوري الحال يعملون من المنزل أو يستمتعون بقضاء العطلات، استمر أفراد الأطقم الطبية وأطقم التمريض وغيرهم من العاملين الأساسيين في مختلف القطاعات، في المخاطرة بحياتهم في الخطوط الأمامية.

يبدو أن الوقت قد حان للقرارات الصعبة

وكالة فيتش: كورونا وهبوط الخام يقودان دول الخليج إلى عجز مالي

دبي - قالت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني إن التأثير الممتد لجائحة كوفيد – 19 والانخفاض الحاد في أسعار النفط العام الماضي، سيقودان إلى عجز لدى معظم حكومات الخليج باستثناء أبوظبي وقطر اللتين ستحققان فائضا ماليا حسب التوقعات.

من المتوقع أن تشهد دول بالمنطقة تحسنا في أوضاعها المالية بفضل تعافي أسعار النفط وتخفيف قيود الإنتاج لكن العجز سيظل كبيرا، لاسيما في الكويت والبحرين. وقالت فيتش في تقرير "نتوقع أن تحقق أبوظبي وقطر فقط فائضا ماليا. تبين أسعار النفط المرتفعة اللازمة لتحقيق توازن مالي حجم تحديات إصلاح المالية العامة، وفي معظمها تظل أعلى كثيرا من أسعار النفط الحالية أو المتوقعة".

وتوقعت فيتش أن يبلغ متوسط سعر برنت 58 دولارا العام الحالي، لكن توقعاتها طويلة المدى عند 53 دولارا.

وأشارت تقديرات فيتش إلى أن البحرين تحتاج سعرا عند نحو 100 دولار للبرميل لتحقيق توازن في ميزانية 2021–2022، وتحتاج الكويت أكثر من 80 دولارا وتحتاج السعودية وعمان حوالي 70 دولارا. ويجري تداول برنت عند حوالي 66 دولارا اليوم.

وإلى جانب إيرادات النفط، يواصل فايروس كورونا الضغط على خزائن دول الخليج وأعادت بعض الدول فرض قيود على النشاط الاقتصادي.

وقالت فيتش "تواصل موجة جديدة من الإصابات عرقلة نمو الدخل من الخارج والمالية العامة والتوظيف والناتج المحلي".

وتوقعت الوكالة أن تسجل أبوظبي فائضا ماليا بـ1.1 في المئة وأن تسجل قطر 2.4 في المئة من الناتج المحلي. بينما توقعت أن تشهد السعودية، أكبر اقتصاد في الخليج، عجزا بـ5.3 في المئة.

> **عجز مالي كبير في كل من الكويت والبحرين. وأبوظبي وقطر حققتا فائضا ماليا**

وسببت أزمة كورونا ضغوطا كبيرة على الصناديق السيادية في الخليج نظرا لارتفاع متطلبات الاقتراض الإجمالية للحكومات، حيث لجأت دول المنطقة إلى تسييل جزء من الاستثمارات الخارجية في صناديقها السيادية لتخفيف السّحب مما أدى إلى نفاد السيولة وارتفاع نسق صعوبة التمويل.

وأدى انخفاض أسعار الخام الناجم عن الوباء، إلى زيادة كبيرة في متطلبات الاقتراض الإجمالية للحكومات الخليجية، والتي سيتم الوفاء بها جزئيا عبر السحب من صناديق الثروة السيادية.